JAUES

Journal of Al Azhar University Engineering Sector

Vol. 14, No. 52, July 2019, 1332-1345

MUNICIPALITIES AND DEVELOPMENT IN LOCAL COMMUNITIES

Hisham Mahmoud Hafez
Faculty of Urban & Regional Planning – Cairo University
hafezhisham@yahoo.com

ABSTRACT:
Municipalities are the state's tool to achieve the objectives of development in the local communities, through the implementation of projects to achieve the development goals at the local level, economic capabilities should be increased to support the role of civil society institutions. Many developing countries adopted the establishment of institutions and the formulation of programs for small projects that aimed to support and develop the local economy and communities. The contribution of all segments in the society establishes small economic entities to provide jobs. Municipalities and civil society organizations take full advantage of these programs to provide them with financial and technical support.
Many countries have adopted the establishment of effective institutional frameworks - the SME Development Agency in Egypt - based on an organizational basis and driven by a clear strategy that seeks to enable the target groups to benefit from the financial and technical support. The objectives of this research are formulating mechanisms and policies that ensure integration between municipalities and civil society organizations to develop the local areas by studying the following aspects:

- Community and local development.
- The role of municipality and community institutions in local development.
- The tasks of Egyptian municipalities and communities in development
- Municipality experiences in the community development.
- Municipalities and local communities mechanisms activations in the community development.

Keywords: Municipalities - Local communities - Local development

"دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي"

هشام محمود حافظ
كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة

الملخص :
المحليات هي أداة الدولة الفعلية في تحقيق أهداف التنمية في المناطق المحلية، من خلال تنفيذها للتوجهات والمشروعات المقترحة بالتجمعات العمرانية، وانطلاقا من الدور الحيوي التى تلعبه المحليات فى تحقيق اهداف التنمية الشاملة على المستوى المحلى، ومع زيادة اهتمام الدول بتنمية قدرات الاقتصاد المحلى للمناطق والتي لن تتم إلا بتطوير وزيادة كفاءة أداء الاجهزة الحكومية (المحليات) في الحد من مشاكل البطالة وانخفاض والارتقاء بالمستوي المعيشى للسكان، وأيضا دعم دور مؤسسات المجتمع المدنى - الاكثر معرفة بطبيعة ومقومات المجتمعات المحلية - فى المساهمة فى تحقيق اهداف التنمية، تبنت الكثير من الدول انشاء مؤسسات وصياغة برامج للمشروعات الصغيرة تهدف الى دعم وتطوير الاقتصاد المحلي في المناطق المحلية والمساهمة فى تحفيز كافة فئات المجتمع على انشاء كيانات اقتصادية صغيرة (قد تكون فردية) تستوعب مهارات وتوفر فرص عمل للمجتمع، الامر الذي يتطلب تفعيل التكامل بين الاجهزة الحكومية (المحليات) ومؤسسات المجتمع المدنى للاستفادة الكاملة من تلك البرامج وما تقدمه للسكان المستهدفين بالمدن والقرى من دعم مالى وتقنى. وعلى الرغم من تبنى الدول إنشاء اطر مؤسسية فاعلة – جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر كنموذج - ترتكز على اساس تنظيمي وتنطلق من استراتيجية واضحة تسعي الى تمكين الفئات المستهدفة من الاستفادة من الدعم المالى والتقنى المقدم من تلك الأطر، إلا ان هناك الكثير من التحديات تعوق تحقيق تنفيذ برامج المشروعات الصغيرة

على المستوى المحلى، ويهدف هذا البحث الى صياغة آليات واضحة وسياسات عمل تضمن تحقيق التكامل بين الاجهزة الحكومية (المحليات) ومؤسسات المجتمع المدنى والمجتمع المحلي وتساهم في تحقيق تنمية نوعية للمناطق المحلية من الاستفادة الرشيدة لمقوماتها ، من خلال دراسة الجوانب التالية :

- المجتمع المحلي والتنمية المحلية
- دور المحليات والمؤسسات المجتمعية في التنمية المحلية
- مهام المحليات والمجتمع المحلي في التنمية في مصر
- التجارب في مجال دور المحليات في تنمية المجتمع المحلي
- أليات تفعيل دور المحليات والمجتمع المحلي في تنمية المجتمع المحلي

الكلمات الدالة : الإدارات المحلية (المحليات) - المجتمع المحلي - التنمية المحلية

١ - مقدمة - المجتمع المحلي والتنمية المحلية

المجتمع المحلي هو مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في نطاق جغرافي محدد، ويتشاركون في العديد من الممارسات الحياتية، والأنشطة المتنوعة كالأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتجمعهم لحمة وطنية واحدة، ونسيج اجتماعي موحد، ويخضعون جميعاً لنظام حكم واحد، وتسود فيما بينهم قيم عامة ينتمون إليها، ولعل أكثر صور المجتمع المحلي هي التقسيمات الجغرافية المعروفة كالوحدات المحلية بمستوياتها المختلفة أو المدينة أوالقرية، حيث أن مصطلح المجتمع المحلي لا تشير فقط إلى المدينة أو القرية، بل تشملهما لتدل على المجتمع كله، أوالدولة بأكملها (فاطمة مشعلة- ٢٠١٧).

ويمكن إستعراض أشكال مكونات المجتمع المحلي في الفرد، الأسرة، الفئة، الجماعة، المؤسسات غير الحكومية، المؤسسات الحكومية، ...، وبالنظر إلي هذه الأشكال من المكونات يتضح أن الجزء الفاعل والمؤثر في المجتمع ككل يظهر بصورة أساسية من خلال المؤسسات وليس الأفراد، سواء كانت تلك المؤسسات حكومية (ممثلة في الإدارات المحلية "المحليات") أو غير حكومية (ممثلة في المؤسسات المجتمعية)، وهما المكونين الذين سيتم تناولهما بالدراسة نظرا لتأثيرهم الأساسي في عمليات التنمية في التجمعات العمرانية.

وقد ظهر مفهوم التنمية المحلية في ستينات القرن الماضي نتيجة التفاوتات التنموية بين المناطق المختلفة، خاصة الحضر والريف، وكان هدفها بصورة أساسية تحسين نوعية الحياة لسكان المجتمعات المحلية، وتتمثل عملية التنمية المحلية في الإهتمام بالقاعدة (من أسفل) وتعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس بناء علي المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية في سبيل الوصول إلي رفع مستوي المعيشة والإندماج والشراكة والحراك الإجتماعي إعتمادا علي الموارد المحلية في صناعة التغيير وضمان إستراريته من خلال الإنسان المحلي (الأمين العوض-٢٠٠٧).

وترتكز طرق تنمية المجتمع المحلي علي جانبين رئيسيين، الجانب الأول التعليم، حيث يعد التعليم هو الركيزة الأساسية في أي مجتمع ولا يمكن تحقيق التطور في غياب تعليم أفراده، لذلك ترتكز برامج خطط التنمية على تعليم أفراد المجتمع ما يهمهم وماً يمكنهم من استغلال الموارد المحيطة بهم. أما الجانب الثاني فهو إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل تحريك عجلة التنمية في المجتمع، وتشغيل الأيدي العاملة من أبناء المجتمع وبذلك يساهمون بذاتهم في تطوير مجتمعهم وزيادة تقدمه، بالإضافة إلى رفع مستواهم الاقتصادي (سناء الدويكات- ٢٠١٦).

ومن هنا تظهر أهمية المشروعات الصغيرة كأداه فاعلة في تحقيق التنمية في المجتمعات المحلية، حيث أنها النوعية من الأنشطة الأكثر تلاؤما مع خصائص المجتمعات المحلية، أما بالنسبة للتعليم فإنه يظهر ضمن مهام الإدارة المحلية كمقدمه للخدمات.

٢ - دور المحليات والمؤسسات المجتمعية في التنمية المحلية

هل الجهات المحلية لها دور فعال في تنمية المجتمعات المحلية؟

تختلف الإتجاهات العامة بخصوص دور المحليات والمؤسسات المجتمعية في مجتمعاتها، هل دورها خدمي؟ ... أم خدمي وتنموي؟، إلا أنه في الآونة الأخيرة تم التوجه نحو تأكيد مشاركة المحليات في عملية التنمية، بالإضافة إلي دورها الخدمي، خاصة في البلدان النامية، سواء كان دورها منظم لعملية التنمية أو مشارك فيها، بينما يتوقف دور المؤسسات المجتمعية علي خصائص كل مؤسسة وأهدافها، وإن كان يفضل أن تشارك في عملية التنمية، خاصة بالدول النامية قليلة الموارد الحكومية.

٢-١ دور المحليات في التنمية المحلية

المحليات هي مؤسسات حكومية دورها الأساسي خدمة المواطنين وتوفير الظروف المناسبة والبنية الأساسية لجذب الاستثمارات لاقامة المشاريع التنموية وزيادة فرص العمل، وبالتالي الحد من البطالة، وتعتبر التنمية المحلية المستدامة هي مسئولية الجهات الحكومية بصورة أساسية، ممثلة علي المستوي الأدني في المحليات، بمشاركة فعالة من كافة شركاء

التنمية من القطاعين العام والخاص والمؤسسات المجتمعية، كما أنها تهدف إلي تحفيز طاقات المجتمع الكامنة غير المستغلة للوصول الى حياة افضل للمواطنين،
وهذا لا يتم إلا بإيجاد محليات قادرة على عمليات التخطيط والتنفيذ ووضع الاستراتيجيات التنموية الخاصـــة بالمجتمع المحلي وتخطيط الاستثمار وتطوير الاجراءات لتعزيز الدور التنموي المستدام وجذب الاستثمار لتوفير الموارد نتيجة هذه الاستثمارات.
إن الموارد الرئيسية للبلديات تأتي وفقا للقوانين والأنظمة المالية المعمول بها، ولكن هذا يتطلب ان يتميز دور المحليات التنموي بالقوة لتتمكن من تقديم الخدمات بشكل افضل ولتساهم في دفع العملية التنموية والتخفيف من الأعباء التي تتحملها الدولة، لتتمكن من المشاركة في تمويل بعض مشروعاتها ولا تعتمد بصورة كلية على موازنة الدولة لتصبح بلديات قادرة على تمويل نفسها وتساعد في دعم المجتمعات المحلية، ويجب ان تاخذ المحليات بالاعتبار استثمار الميزة النسبية لكل منها لإقامة مشروع تنموي يتلاءم مع طبيعتها ، مما يؤكد أن المحليات هي حاضنة الخدمة العامة والتنمية والاستثمار، ولا يمكن ان تنجح المحليات بالقيام بهذا الدور التنموي الجديد الا عند قيامها بعدد من المهام ، أهمها (حنان الفاعوري-٢٠١٣، بلال خروفي-٢٠١٣) :

- جمع وإنشاء قاعدة بيانات عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على مستوى المجتمع المحلي.
- أعداد الخطط للإمداد بالإسكان والخدمات والبنية الأساسية من خلال تحديد الإحتياجات الحالية والمستقبلية.
- تحليل الفرص المتاحة للاستثمار والتنمية في كافة المجالات والترويج لها لجذب الاستثمـار وتحديد مشاريع التنمية المستدامة التي تنطوي على آثار ومنافع ذات طابع اجتماعي اقتصادي بيئي مع الأخذ بعين الاعتبار دورها في معالجة القضايا التي لها اثر بمكافحة الفقر والبطالة، وحتى يتم تحقيق هذا الدور الاقتصادي والتنموي فانه يتوجب تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لا سيما في ادارة المشاريع الانتاجية لصالح الوحدات المحلية.
- تحسين نظم المعلومات وميكنة المعاملات ومحاوله تطبيق مبدأ الشباك الواحد.
- التواصل مع المواطنين وتفعيل إدارات خدمة المواطن بطريق سهله وميسرة.
- تحسين الهيكل المالي ومعالجة ابرز المشكلات خاصة تحصيل اموالها المستحقة.
- تقوية دور الإدارات العمرانية التي توجه عملية التنمية.
- تنظيم وتوجيه الأنشطة الإقتصادية المحلية وتنظيم القطاع اللارسمي.

وبالنظر إلي المهام المنوط بها المحليات نجد أنها متعددة، إلا أن قدراتها في مجالات التنمية (الإقتصادية العمرنية) عادة ما تكون محدودة، لإرتباطها الأساسي بالدور الخدمي من ناحية، ولقلة الموارد المتاحة لديها من ناحية ثانية، مقارنة بالقطاع الخاص، هذا بخلاف عدم قدرتها في التحكم الفعال والكامل علي الأراضي والمشروعات، لذا فإن دورها التنموي يظهر بصورة أكبر في دورها كمنظم أو موجه، ... أو شريك، في المشروعات التنموية الصغيرة لصالح المجتمع المحلي، وهي المشروعات التي يمكن بالفعل أن تساهم فيها بصورة فعالة، حيث أن المشروعات الكبري غالبا ما تفوق قدراتها وصلاحياتها في التعامل معها.

٢-٢ دور المؤسسات المجتمعية في التنمية المحلية

المؤسسات المجتمعية هي مجموعة من الكيانات المتنوعة التي تعبر عن المبادرات الفردية أو الجماعية الطوعية للمواطنين الذين ينظمون أنفسهم في مؤسسات ذات إستقلال عن الحكومة، ترعي تلك المؤسسات مصالح أفرادها وجماعاتها ومجتمعاتها ولا تسعي إلي الربح المادي، ولا تمارس سلطات خارج حدود أفرادها ومجتمعاتها ولكنها تساهم وتؤثر في صياغة القرارات، وهي التي تشكل في مجملها جزء كبير من منظومة المجتمع المحلي، وهي تتمثل في المنظمات غير الحكومية مثل الجمعيات الأهلية، النقابات، المنظمات الحقوقية، منظمات الأعمال، الجماعات المهنية، الإتحادات العمالية، الغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية، النوادي الإجتماعية والرياضية و ...، الجامعات، ....(أماني قنديل-٢٠٠٨، عادل مسعود-٢٠٠٥). ويختلف دور كل مؤسسة تبعا لمجالها وأهدافها، إلا أن دورها في المجتمع ممكن أن يتمثل في الأتي(علي ديهوم-٢٠١٧، قرزيز محمود-بدون):

- المدافعة عن مصالح المجتمع والرقابة علي آداء المحليات.
- تقديم الخدمات الإجتماعية للمجتمع المحلي مثل تدعيم التعليم، الصحة، العدالة، التوعية الإجتماعية.
- الإهتمام بالفئات المختلفة، خاصة في المناطق المهمشة.
- الضغط علي القطاع الخاص لتشجيعه في مساهماته الإجتماعية والإقتصادية
- العمل في مجال المشروعات الإنتاجية الصغيرة.
- في مجال حقوق الأنسان والدفاع عن الحريات
- في مجال التدريب والتأهيل
- الإهتمام بالأمومة والطفولة

وبالنظر في المجالات التي يتعرض لها المؤسسات المجتمعية والتي لها علاقة مباشرة بالتنمية العمرانية الإقتصادية، نجد أنها تظهر في مجالي المشروعات الإنتاجية الصغيرة والخدمات الإجتماعية الإقتصادية (الصحة، التعليم، تنمية المهارت، ...) وذلك نظرا لصلاحياتها وإمكاناتها المحدودة في مجال التنمية العمرانية/الإقتصادية.

٣- مهام المحليات والمجتمع المحلي في التنمية في مصر

تهدف عملية التنمية المحلية إلي تحسين مستوي معيشة السكان من خلال تقديم بيئة عمرانية ملائمة وحل مشكلات البطالة وتقليل الفوارق بين التجمعات لتقليل الهجرة والإنتقال إلي المدن والتجمعات الكبري، وتوفير متطلبات السكان في مجال الانشطة والمشروعات المحلية وبصفة خاصة المشروعات الصغيرة لدورها الرئيسي في تحسين المستوي الإقتصادي للسكان من ناحية ولسهولة إنشائها وانتشارها بالمدن والقرى من ناحية أخري، ويحدد القانون المهام والمسؤوليات المنوط بها كل من الادارة المحلية ومؤسسات المجتمع المدنى فى مجال تنمية المجتمعات المحلية.

٣-١ دور الإدارة المحلية فى مجال التنمية المحلية في مصر

في أي نظام سياسي يتم تحديد دور الجهات المعنية بالتنمية، خاصة الحكومية منها، من خلال مجموعة من القوانين أو القرارات التي تحدد مسئولية ودور وصلاحية تلك الجهات حتي تكون واضحة ومحددة للكافة، سواء للقائمين علي تلك الجهات، أو المستهدفين من دور تلك الجهات، ومن خلال إستعراض القوانين المصرية وجد ان الجوانب الخاصة بالتنمية المحلية تظهر تتمثل في الأتي (قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، قانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨) :

- وضع القواعد العامة لإدارة واستثمار أراضي المحافظة – المحلية - والتصرف فيها،
- وضع القواعد الخاصة بمشروعات التنموية،
- دراسة وإبداء الرأي في الموضوعات الاستثمارية التي تتولاها المحليات.
- إعداد التخطيط التفصيلى للمناطق الحرفية
- تحديد أسس تسويق وترويج المنطقة الحرفية وكيفية جذب الحرفيين اليها (الفئات المستهدفة) وأصحاب المشروعات الصغيرة وصغار المستثمرين الراغبين فى الاستثمار فى المجالات المشروعات الصغيرة.
- تقسيم الأراضى المقترح لمركز الأنشطة الحرفية (توزيع استعمالات الأراضى– توزيع الخدمات– تخطيط شبكة الطرق للمشاة والسيارات وأماكن الانتظار والتفريغ والشحن).
- التخصص النوعى للمشروعات الصغيرة المرتبطة بنشاط نوعى معين فى أماكن ومناسبة لها ،
- تخصيص أماكن للورش التى تعتمد على الأساليب اليدوية والتى تقوم بتصنيع منتجات ذات موروث ثقافى.
- تخصيص مساحات كافيه لإنشاء المبانى السكنية لأصحاب الورش والمصانع الصغيرة والعاملين معهم بحيث تتناسب مع احتياجاتهم وتساعد على تغيير انماطهم السلوكية والحياتية على نحو أفضل.
- انشاء مركز تدريب نوعى يراعى فيه مستوى التكنولوجيا المختلفة المطبقة فى المنطقة الحرفية.
- تخصيص أماكن للخدمات الادارية الحكومية (نقطة شرطة – نقطة اطفاء..... الخ)
- توفير الوحدات الخدمية الداعمة والمساعدة (بنوك – وكالات اعلان وتسويق وتصدير . الخ)
- تخصيص أماكن للخدمات الاقتصادية المرتبطة بتوفير الاحتياجات اللازمة للمتطلبات النشاط
- مراعاة الشروط المتعلقة بالحفاظ على البيئة الداخلية للمشروعات الصغيرة وبما لا ينعكس سلباً على البيئة الخارجية مع مراعاة اشتراطات الصحة والسلامة المهنية.
- مراعاة الامتداد المستقبلى للمنطقة الحرفية

وبالنظر إلي تلك القوانين التي تحدد دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي نجد أنها تهتم بالجوانب الخاصة بالمشروعات التنموية نفسها سواء كانت خاصة بالمكان أو إدارة المشروع، ولكنها لم تتطرق إلي القائمين علي المشروع خاصة الجوانب المهارية وتنمية القدرات لهم، علي الرغم من أن هذا هو الجانب الأساسي سواء في التنمية المحلية التي تنصب علي الأفراد سكان هذه المجتمعات والمستفيدين منها، حيث أنه لدي المتخصصين في التنمية، وجد أنهم يركزون بصورة أساسية علي تنمية المجتمع من خلال أفراده من خلال تحسين مستوي معيشتهم، ومن خلال تنمية قدراتهم ومهاراتهم سواء الفنية الإقتصادية أو الشخصية الإجتماعية، وليس التركيز علي المشروع نفسه، علي إعتبار أن المتخصصون في التنمية يعتبرون أن المشروع هو وسيلة الفرد في تحسين حالته وليس هدف في حد ذاته.

٣-٢ دور المؤسسات المجتمعية فى مجال التنمية المحلية

إن تنظيم عمل المؤسسات المجتمعية يتم تحديد مهامها وصلاحياتها من خلال إطار قانوني، وبالنظر إلي الجوانب المتعلقة بعملية التنمية في القوانين المنظمة، نجد أنها تتمثل في الأتي (قانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧) :

- تعمل الجمعيات على تحقيق أغراضها فى ميادين التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية وذلك لتنمية المجتمع، وفقا لخطة الدولة واحتياجاتها التنموية وأولوياتها.
- تنفيذ برامج أو مشروعات محلية بالتنسيق مع الإتحاد الإقليمي للجمعيات بالمحافظة.

- تتمتع الجمعيات الاهلية بحق الإعفاء من رسوم التسجيل والقيد، الإعفاء من ضرائب، إعفاء العقارات المبنية المملوكة للجمعية من جميع الضرائب العقارية، لإعفاء من الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على ما تستورده من عدد وآلات وأجهزة وأدوات ولوازم إنتاج وسيارات لازمة لنشاطها،
- إنشاء الجمعيات من أجل تحقيق غرض فى مجال التنمية مثل المشروعات الصغيرة بما لا تقل قيمته عن ٥٠ ألف جنيه عند التأسيس.

٣-٣ تقييم فعالية دور المحليات والمؤسسات المجتمعية في تحقيق التنمية علي المستوي المحلي

تتمثل التنمية علي المستوي المحلي في المشروعات التنموية التي تقدم للمجتمع المحلي وتؤثر فيه بصورة مباشرة، ولكن هل هذه الجهات المحلية قادرة بالفعل علي القيام بدورها في تنمية المجتمعات المحلية، سواء في ظل ما صدر من تشريعات تنظم عملها وتحدد صلاحياتها ومواردها، أو في ظل النظام التشغيلي الحالي؟، هذا ما سيتم محاولة الإجابة عنه من خلال إستعراض ما نظمته التشريعات الخاصة بالتنمية المحلية ومقارنته بإمكانية تنفيذه.

المهمة	إمكانية التنفيذ
وضع القواعد العامة لإدارة واستثمار الأراضي المملوكة للمحليات والتصرف فيها	**يمكن تنفيذها ولكنها غير مؤثرة، وذلك لندرة الأراضي المملوكة للمحليات (المحافظة).**
وضع القواعد الخاصة بمشروعات التنموية ودراسة وإبداء الرأي في الموضوعات الاستثمارية التي تتولاها المحليات.	**يمكن تنفيذها ولكنها غير مؤثرة، وذلك لتعدد الجهات المسئولة عن المشروعات المختلفة.(مثل جهاز المشروعات الصغيرة، هيئة التنمية الصناعية، ..)**
إعداد التخطيط التفصيلى للمناطق الحرفية طبقا للاشتراطات الصادرة من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية	**يمكن تنفيذها ولكنها غير مؤثرة، لأنها مرتبطة بالملكيات الخاصة التي يصعب التعامل معها، خاصة في المناطق القائمة.**
تحديد أسس تسويق وترويج المنطقة الحرفية وكيفية جذب الحرفيين اليها (الفئات المستهدفة) وأصحاب المشروعات الصغيرة وصغار المستثمرين الراغبين فى الاستثمار فى المجالات المشروعات الصغيرة	**يمكن تنفيذها ولكنها غير مؤثرة، لأنه توجد جهات أخري مسئولة عن المشروعات الإستثمارية.**
تقسيم الأراضى المقترح لمركز الأنشطة الحرفية (توزيع استعمالات الأراضى– توزيع الخدمات– تخطيط شبكة الطرق للمشاة والسيارات وأماكن الانتظار والتفريغ والشحن).	**يتم إعداد المخططات ولكن يتعذر تنفيذها سواء لصعوبة التعامل مع الملكيات، ولعدم توافر الموارد المالية سواء لنزع الملكية أو لإنشاء البنية الأساسية.**
انشاء مركز تدريب نوعى يراعى فيه مستوى التكنولوجيا المختلفة المطبقة فى المنطقة الحرفية.	**صعوبة الحصول علي أراضي وصعوبة التمويل**
إقامة مشروعات التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية .	**يتم ولكن بعدد محدود نتيجة قلة قدرات المؤسسات المجتمعية في توفير الدعم المالي الكافي.**
تنفيذ برامج أو مشروعات محلية بالتنسيق مع الإتحاد الإقليمي للجمعيات بالمحافظة.	**يتم تنفيذها بصورة مقبولة**
تتمتع الجمعيات الاهلية بحق الإعفاء من رسوم التسجيل والقيد، الإعفاء من ضرائب،	**يتم الإستفادة منها في الأنشطة والمشروعات**

بالنظر إلي إمكانات تنفيذ المهام المنوط بها المحليات والمؤسسات المجتمعية في مجال التنمية المحلية، يتضح أنه توجد الكثير من الصعوبات التي تواجههما، والذي لا تعالجها الصلاحيات الحالية في ظل النظام الحالي، هذا بالإضافة إلي قصور من المحليات في قلة قدراتها في تنفيذ ومتابعة تشغيل تلك المشروعات، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في كيفية تناول قضية التنمية المحلية.

فعلى الرغم ما تقدمه المحليات والمؤسسات المجتمعية من تيسيرات إلا ان هذا القطاع يواجه مشاكل مرتبطة ببيئة الاستثمار المحلى، ومنها المرتبطة بمهام المحليات مثل إجراءات التراخيص وطول فترة الموافقات وتعدد الجهات التي يتم التعامل معها، ومنها ما هو مرتبط بالمؤسسات المجتمعية مثل دورها فى التسويق وعدم قدرة بعض المشروعات التنموية الصغيرة علي اقامة المعارض إضافة إلي المشاكل المرتبطة بالثقافة الإدارية والتنظيمية وعدم فهم أعباء تكاليف التمويل نتيجة لانخفاض الجدارة الائتمانية للكثير منها خاصة في ظل عدم القدرة علي توفير الضمانات البنكية وافتقار الكثير من أصحاب تلك المشروعات الي خبرة التعامل مع البنوك.

٤- التجارب في مجال دور المحليات في تنمية المجتمع المحلي

سيتم في هذا الجزء إستعراض الجهود المبذولة في مجال تنمية المجتمعات المحلية من خلال تفعيل دور الأجهزة الحكومية والمحلية، وذلك للتعرف عن قرب علي الجوانب المؤثرة والإجراءات التي تم إستخدامها في التجارب المختلفة لتحقيق التنمية بالمناطق المحلية، وسيتم التناول بالعرض لكل من التجربة المصرية كحالات دراسية وتجارب الدول كسياسات أو إجراءات تحكم إطار عمليات التنمية في المناطق المحلية.

١-٤ االتجربة المصرية في مجال تنمية المجتمع المحلي

تبنت الكثيرة من الدول سياسة دعم وتنمية قطاع المشروعات التنموية الصغيرة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصفة خاصة على المستوى المحلى نظرا لقدرتها علي تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ومتوازنة ومستدامة الى جانب توفير فرص عمل للكثير من فئات المجتمع والحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها هذه المجتمعات، إضافة

الي أن تكلفتها الرأسمالية المنخفضة نسبيا فضلا عن أنها تساهم في زيادة الناتج القومي واعتماد هذه المشروعات على نسبة كبيرة من مكونات الانتاج والمواد الاولية المحلية كما يمثل جانب من إنتاجها مدخلات للمشروعات الكبيرة، إضافة الي قدرة هذه المشروعات علي تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة نتيجة قدرتها علي الانتشار الجغرافي ووصولها الي المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقرا. ولذلك تبنت تلك الدول اطرا تشريعية وسياسية ومؤسسية تعمل على دعم التعاون بين الاجهزة الحكومية (المحليات) والمؤسسات المجتمعية فى انجاح برامج المشروعات التنموية الصغيرة ومنها مصر، والتي تبنت الجوانب التالية:

- الجوانب التشريعية الداعمة للمشروعات التنموية الصغيرة: حيث يمثل القانون رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤ الاطار القانونى المنظم لآليات دعم وتنمية المشروعات الصغيرة إلا أن هذا القانون جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة، مع خضوع تلك المشروعات للعديد من القوانين الأخري، منها قانون الادارة المحلية المنظم لعمل المحليات فى مجال التنمية المحلية ، وقانون البناء لمهام المحليات فى مجال ادارة العمران و التنمية العمرانية، وقانون المحال التجارية والصناعية، و...،
- الجوانب السياسية الداعمة للمشروعات التنموية الصغيرة: حيث تسعى الجوانب السياسية الى التحسينات في البنية التشريعية فى العديد من القواعد واللوائح المرتبطة بالمشروعات الصغيرة مثل تشجيع البنوك على تسهيل اجراءات التمويل وتقديم الدعم الفنى والتسويق والتصدير وتهدف إلى توفير مناخ مستقر يراعى خصوصيات هذا النوع من المشروعات ويسمح بآليات التصرف داخلها ويساهم فى تطوير إنتاجيتها وتتمثل هذه الجوانب فى محورين هما سياسات الدعم الفنى من خلال دعم الهياكل الاستشارية وتطوير هياكل التدريب والتنمية البشرية، وسياسات الدعم التمويلى من خلال تحديث آليات تسهيل الدعم المالى وتشجيع القطاع المصرفى على تطوير برامج تمويل مشروعات الصغيرة .
- الجوانب المؤسسية الداعمة للمشروعات التنموية الصغيرة: هناك الكثير من الجهات المؤسسية الراعية للمشروعات الصغيرة بمصر، ولكن الجهة المؤسسية الرسمية الأن التى ترعى تلك المشروعات هي جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر والذى يقوم بدور التنسيق بين كل تلك الجهات، كما يوجد صناديق خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة بالمحافظات.

١-١-٤ نماذج من التجربة المصرية في مشروعات التنمية المحلية

يهدف هذا الجزء إلي إستعراض عدد من تجارب مشروعات تتصل بصورة مباشرة بالمجتمع المحلي، مع إختلاف أنواعه، وذلك لمعرفة وتقييم دور المحليات في إنجاح المشروعات المحلية،

وقد تم إختيار هذه العينة من المشروعات بناء علي عدد من الجوانب، أهمها :

- أن يكون المشروع مرتبط باالبيئة المحلية المجتمعية وأن يستهدفها بالفعل.
- أن يكون المشروع مر عليه فترة حتي يمكن تقييمه
- أن تكون المشروعات ذات صفات مختلفة
- أن تكون المحليات مشاركة بأدوار مختلفة
- أن تختلف نوعيات الجهات المشاركة مع المحليات
- أن تتوافر حد أدني من المعلومات عن المشروعات

وقد أسفر ذلك عن إختيار ثلاث مشروعات تتمثل في مشروع سوق الفسطاط ومشروع سوق ميت عقبة ومشروع قرية النساجون بـأخميم، وسوف نستعرض هذه المشروعات من تجارب مساهمة المحليات والمؤسسات المجتمعية فى مجال تنمية المجتمع المحلي من خلال المشروعات الصغيرة، للوقوف على مدى مساهمة تلك الجهات فى تحقيق السياسة العامة للدولة والداعمة للتنمية في المجتمعات المحلية، وتعتمد منهجية عرض وتحليل تلك النماذج على قياس مدى تحقيق كل من المحليات والمؤسسات المجتمعية لدورها فى انجاح المشروع والآليات والأدوات المستخدمة لتحقيق هذا النجاح ، وقد تبنى البحث مجموعة من الجوانب الأساسية التي سيتم دراستها في تلك المشروعات تتمثل في :

- إختيار الموقع وعلاقته بإحتياج المجتمع المحلي له
- نوعيات الانشطة المستهدفة بالمشروع وملاءمتها للمجتمع المحلي
- الجهات المعنية بالتمويل والتنفيذ والتشغيل/المتابعة.

*** مشروع سوق الفسطاط**

تم هذا المشروع بالتعاون بين محافظة القاهرة و وزارة السياحة (الهيئة العامة للتنمية السياحية) حيث تم تنفيذ مشروع سوق الفسطاط لحرف التراث المصرى اليدوية بهدف وضع السياحة الحرفية وسياحة التسوق فى نطاق التنمية المستهدفة بالمنطقة، وأضافة منتج سياحى جديد يربط النسيج العمرانى للمجتمع المحيط بالمنطقة التى تحتوى على جزء من أقدم المزارات للأديان الثلاثة (منطقة مجمع الأديان)، وإحياء المضمون التراثى والمعنوى للحرف اليدوية والتقليدية من خلال تجمع الفنانين والمصممين والحرفيين فى موقع واحد لعرض إبداعاتهم يتسم بالذوق والتناسق ويصل للمستهلك المصرى والاجنبى فى منظومة سياحية لإتمام الحلقة الاقتصادية، هذا فضلاً عن خلق مناخ ثقافى لتشجيع تعلم الحرف اليدوية بهدف عدم إندثارها وأكتساب المهارات الحرفية لمجتمع المنطقة لعمل منتجات جديدة كنوع من التجويد للحرف التراثية على المستوى التقنى (الهيئة العامة للتنمية السياحية).

§ **الهدف من المشروع** : مشروع تنموي لإنماء الحرف وإضافة سلع سياحية جديدة مرتبط بالتراث مثل منتجات خان الخليلي وكرداسة، وربط السكان بالسوق كنواة لتعليم الحرف التقليدية ويعمل علي جذب الفنانين والحرفيين وتوفير فرص عمل وتتمثل في :

- أن يكون هذا السوق نواة رائدة لتنمية الحرف التقليدية الأصلية التى أندثرت فى المناطق الأخرى .
- خلق منتجع سياحي جديد وأصيل يستبعد فيه كل منتجات خان الخليلي التقليدية
- ربط السكان والأطفال والكبار بالسوق من أجل تعليم وتبسيط الحرف التقليدية الأصلية وأيضاً تنمية الإدراك السياحي وخلق علاقة جديدة بين قاطنى المنطقة والزائرين
- خلق قيمة حقيقية لكل حرفة من التراث المصري كجزء رئيسي من حضارة طويلة وتاريخ عريق.

§ موقع المشروع : يقع مشروع بالقاهرة بين جامع عمرو بن العاص ومنطقة الكنائس والمعبد اليهودي

§ مكونات المشروع والانشطة الرئيسية : يتكون من مجمع لعدد ٤٠ محل تجارى ومطعم وكافيتريا على مسطح حوالى ٣٠٠٠متر مربع من دور واحد ويشمل محلات لاعمال الفنانين والحرفيين في مجالات صناعة الجلود، حرف المعادن، النسيج اليدوي، صناعة الشمع، الخط العربي، صناعات الجريد، مشغولات الفضة، اليامية، ...– قهوة ومطعم

§ الجهات المعنية بالتمويل والتنفيذ : هيئة التنمية السياحية ومحافظة القاهرة ويتشكل مجلس امناء لادارة السوق.

§ نوعية الفئات المستهدفة: الحرفيين والفنانين والمجتمع المحلي.

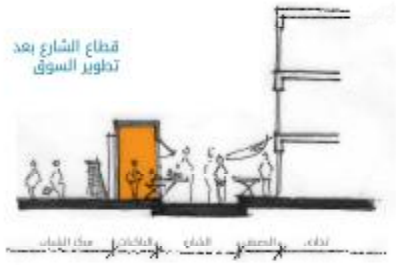

*** سوق ميت عقبة**

نشأت الفكرة عندما تقدم مدير مركز الشباب بشكوى إلى الحي والمجلس المحلى، يعبر فيها عن استيائه من وضع السوق بحالته "غير الحضارية" وعدم ملائمة ذلك الوضع لأن يكون ملاصقاً لمركز الشباب ومن ثم يسئ إلى صورة المركز والمنطقة. اتخذت إدارة الحي والمجلس المحلى حينها إجراءات لتقنين وضع الباعة بالسوق وتطوير حالته البنائية. بدلاً من إزالة الباعة ونقلهم لمكان آخر، كان القرار الذي اتخذ وقتها هو الإبقاء على الباعة مع تطوير حالة السوق. بناء عليه، أرسلت إدارة الحي إلى جميع الباعة رسم كروكي يوضح التصميم المطلوب تنفيذه لتطوير وحدات البيع بالسوق. واشترطت إدارة الحي على الباعة الانتهاء من تنفيذ أعمال تطوير الوحدات

في خلال مدة محددة حتى يتسنى للباعة البقاء في السوق وإلا سوف تتم إزالتهم. كان هذا التصميم عبارة عن بناء حائطين من الطوب بقياسات وارتفاعات محددة مع تجليد هذين الحائطين بالطوب الحراري وتغطية الحائطين بسقف خرساني. وتم الاتفاق على أن يتم بناء الباكيات (وحدات البيع) في نفس موقع الباعة الأصلي بمحاذاة سور مركز الشباب (وسام أحمد – ٢٠١٧)

§ موقع المشروع : لم يتغير موقع سوق ميت عقبة الحالي كثيراً عن موقعه القديم الذي يرجع لعشرات السنين. فقد كان الباعة يفترشون الأرض لعرض بضائعهم في قطعة أرض فضاء هي الآن الموقع الحالي لمركز شباب ميت عقبة . وفي عام ١٩٧٦عندما تقرر بناء مركز الشباب، تم بناء سور ليحيط بقطعة الأرض ولم يعد في استطاعة الباعة الوقوف بها. بدأ الباعة عندها في افتراش المنطقة الممتدة بمحاذاة سور مركز الشباب، كل في المكان الذي يختاره وبالاتفاق فيما بينهم. استقر الباعة بهذا المكان وقاموا بإنشاء عشش من الصفيح والمواد البسيطة المتاحة لتأوي بضائعهم.

§ الجهات المعنية بالتمويل والتنفيذ : قامت إدارة الحي بإلزام الباعة علي تنفيذ التطوير المقترح للسوق علي نفتهم الخاصة، وبناء علي ذلك اتفق الباعة سوياً على الاشتراك في تنفيذ الأعمال المطلوبة من الحي . فتكونت مجموعات يشمل كل منها خمسة أو ستة بائعين يقومون بالاتفاق مع احد المقاولين لتنفيذ أعمال المباني وصب السقف الخرساني لكل الباكيات مرة واحدة لتقليل التكلفة. تحمل الباعة جميع تكاليف الإنشاءات، وحسبما يذكر أحد الباعة، فان هذه الإنشاءات قد تكلفت ما يفوق الألفي جنيه لكل وحدة، وقد اضطر بعضهم إلى الاقتراض من أجل سداد هذه المبالغ.

بعد تقنين الوضع، أصبح الباعة مستأجرين لوحدات البيع من إدارة الحي ويدفع كل منهم حالياً مصاريف سنوية للترخيص تبلغ حوالي ثلاثمائة جنيهاً بالإضافة إلى الإيجار الشهري وقدره ٤١ جنيهاً وهو ما يعتبر مبلغاً زهيداً مقارنة بأسعار إيجار الوحدات في أسواق أخرى مثل سوق بولاق أبو العلا الذي يتراوح إيجار الوحدة فيه من ٩٠ إلى ١١٠ جنيهاً. يبلغ عدد الوحدات الموجودة بسوق ميت عقبة ١٨٧ وحدة تم بنائها جميعاً بنفس الطريقة، ومن خلال الملاحظة عند زيارة السوق في أوقات مختلفة نجد أن الغالبية العظمى من الوحدات مفتوحة ومستخدمة.

§ حجم ونوعية الفئات المستهدفة : الباعة الجائلين بالمنطقة

§ الانشطة المستهدفة بالمشروع : تتنوع البضائع المعروضة بالسوق، فالغالبية العظمى من نشاط السوق يقوم على بيع الخضر والفاكهة واللحوم والأسماك، مع بعض الأنشطة الأخرى المتنوعة مثل الملابس الجاهزة والعطارة والمنظفات وغيرها وإن كانت بأعداد قليلة (سوق مختلط).

*** مشروع قرية النساجين بأخميم (محافظة سوهاج)**

أنشأت وزارة التنمية المحلية عام ١٩٩٥ بمعونة كندية قرية النسيج وبها ١٥٠ بيت ريفي مزود بنول، للعمل عليه لتكون قرية سياحية لا تنتج سوى النسيج ولا يعيش بها سوى النساجين، يزورهم السائحون ليحصلوا على نسيج أخميم وتسوق الدولة المنتجات، وصممت المباني بالقرية على الطابع الحديث، فكل منزل من طابق واحد وملحق به حجرة للنول، وكانت الوزارة تزود النساجين بالأقطان والحرير للنسيج، وتسوق المنتجات جمعية وحده تنمية المجتمع للمشروعات الصغيرة ومحافظة سوهاج، حيث تنتج القرية (كوفرتات، ومفارش للسرير، وسفرة، وشيلان، وطرح، وفساتين، وستائر، وكل منتجات النسيج)، وباع النساجون منازلهم وحصلوا على منازل بقرية النساجين واستقروا بها بإيجار شهري ٥٠ جنيه، وتم الاتفاق مع وزارة الشئون الاجتماعية لتسويق منتجات القرية من خلال المؤسسة القومية للتصدير. ولكن تعثر المشروع بعد ذلك وتوقف العمل لفترة مما هدد هذه الصناعة للانقراض فتم التفكير في العمل علي تطوير هذه الصناعة. وذلك بانشاء قرية جديدة للنساجين عام ٢٠٠٥ عبارة عن ٣٠٠ وحدة نول نسيج وبيت ريفي وتم الانتهاء من المرحلة الاولي وتشمل ٢٢١ وحدة بتكلفة اجمالية ٨٢ مليون جنيه شاملة المرافق.(شيماء دراز – ٢٠١٣، محمد شحاته – ٢٠١٦).

§ الموقع : تقع قرية النساجين بحى الكوثر بمركز اخميم بمحافظة سوهاج تم تخصيصها لنقل انشطة صناعة نسيج الحرير من المنطقة القديمة لمدينة اخميم

§ الجهات المعنية بالتمويل والتنفيذ : محافظة سوهاج من خلال معونة كندية، ثم بالتعاون مع البنك الدولى كجهة للتمويل ، وجمعية الفراعنة كممثل عن اصحاب الحرف .

§ حجم ونوعية الفئات المستهدفة: يبلغ عدد المستهدفين من اصحاب الحرف اليدوية لصناعة نسيج الحرير حوالى ١٥٠ اسرة وعدد أصحاب المعارض حوالى ٢٠ اسرة ،
§ الانشطة المستهدفة بالمشروع : ورش النسيج اليدوى للحرير حيث تضم القرية ١٥٠ نول ، الى جانب ١٠ معارض ومركز تدريب

٤-١-٢ المحليات ودورها في المشروعات المحلية

إختلفت دور المحليات في المشروعات ما بين منسق في سوق ميت عقبة إلي منسق ومسئول عن التمويل والتنفيذ في مشروع قرية النساجين، إلي مشارك في التنسيق والمتابعة في مشروع سوق الفسطاط،
كما إختلفت الجهات المشاركة مع المحليات ، ففي مشروع سوق ميت عقبة تعامل الحي مباشرة مع الباعة، بينما في مشروع قرية النساجين فقد تم التعامل مع الأسر أصحاب الأنشطة بالتنسيق مع الجهات الممولة (المعونة الكندية والبنك الدولي)، بينما في مشروع سوق الفسطاط فإن الهيئة العامة للتنمية السياحية كان لها الدور الرائد وكانت المحافظة مجرد مشارك وميسر في خطوات المشروع،
ولكن يتضح من كل المشروعات، وعلي الرغم من إختلاف دور المحليات ودور المجتمع المحلي، فإن عدم إستمرار قوة الدفع للمشروعات، خاصة من المحليات، أثر بالسلب علي إستمرار نجاح تلك المشروعات، فعلي الرغم من نجاحها الأولي والظاهري، إلا أنها لم يستمر هذا النجاح بالصورة المأمولة، حتي سوق ميت عقبة الذي يعتبر أكثرها نجاحا، فإن الأمر لا يخلوا من قدر من العشوائية، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلي عدم وجود دعم أو منظومة متكاملة في الدولة لإنجاح تلك المشروعات، حيث يتم التعامل مع كل مشروع علي حدي دون وجود إطار ... سواء إطار وظيفي يجمع مجموعة المشروعات المتشابهة أو المتكاملة في سياق واحد، أو إطار مكاني ينظم ويشجع هذه المشروعات مع التكامل في تنمية المنطقة ككل من خلال مخطط يشمل منطقة المشروع بالمنطقة التخطيطية التي يقع فيها المشروع، وهذا هو ما أثر علي دراسة مجموعة من التجارب لمعرفة كيفية التعامل مع الجوانب الغائبة في التجربة المصرية.

٤-٢ التجارب الخارجية الخاصة بمشاركة المحليات في مشروعات التنمية المحلية

قامت الكثير من الدول بتطبيق أسلوب تنمية المشروعات الصغيرة لتنمية المجتمع المحلي والارتقاء بالبيئة الاجتماعة الاقتصادية في المناطق المحلية لما تتمتع بها هذا المشروعات من خصائص منها:

- سهولة إقامة هذه المشروعات من خلال السكان نظرا لتكلفتها الصغيرة.
- إرتباط هذه المشروعات بالفئات الأقل دخلا والتي غالبا ما يمثلوا معظم المجتمعات والمناطق المحلية.
- قدرة هذه المشروعات علي توفير الكثير من متطلبات فئات المجتمع المحلي علي إختلاف أنواعها.
- قلة تكلفة توفير فرص العمل مقارنة بالمشروعات التقليدية.
- سهولة توطين المشروعات الصغيرة في كثير من الأماكن وإمكانية تداخلها مع الإستعمالات المختلفة.

ولكن ما هو الإطار الذي يمكن أن ينظم دور المحليات في تنمية المجتمعات المحلية من خلال إقامة عدد من المشروعات تحقق هذا الهدف؟
هذا هو ما سيتم محاولة الإابة عنه كمن خلال دراسة تجارب مجموعة من الدول في هذا المجال، وقد تم إختيار هذه التجارب في إطار مجموعة من المعايير ، أهمها :

- أن تكون التجارب شبيهة بالبيئة المحلية المصرية (تجارب في دول مرت بمرحلة التنمية)
- أن يكون هناك إطار عام لمشاركة المجتمع المحلي.
- أن تكون التجربة مر عليها فترة وحققت قدر من النجاح
- أن تتوافر معلومات عن تلك التجارب

وفي هذا الإطار فقد تم إختيار تجارب مجموعة من الدول التي إتبعت أساليب مختلفة وإعتمدت علي جوانب متباينة في إطار إدارة المحليات في تنمية المناطق المحلية المختلفة (أحمد رشدي- ٢٠١٧ ، محمد راتول- ٢٠٠٦):

التجربة الكورية الجنوبية

- منحت الحكومة العديد من المزايا لتلك المشروعات مثل الإعفاءات الضريبية، وتخفيض الرسوم الجمركية علي وارداتها من منتجات لا تنافس الإنتاج المحلي.
- إنشاء بنكاً خاصاً للمشروعات المحلية والصغيرة، لتوجيه القروض لها وتوجيه الدعم المالي بهدف تشجيع إنتاج تلك المشروعات.

- إنشاء هيئة لتشجيع تلك المشروعات تعمل علي تقديم الدعم الفني، والإداري وتدريب العمال، وإنشاء مدن صناعية، وتدعيم التعاون بين المنشآت الصغيرة، لإحداث نوع من التكامل في الإنتاج، حتى أصبحت المشروعات الصغيرة، والمتوسطة توجه ٦٠% من إنتاجها للمشروعات الكبيرة.
- إصدار قانون التعاقد من الباطن لتشجيع المشروعات المحلية
- إصدار قانون يلزم الحكومة والمؤسسات العامة علي شراء جزء من مستلزماتها من المشروعات الصغيرة والمحلية
- تقديم الحوافز والتسهيلات لأفضل ألف مشروع واعد
- إنشاء مراكز لوكالة كوريا للتجارة والإستثمار في المناطق المختلفة
- إنشاء صندوق لضمان مخاطر إقراض المشروعات الصغيرة
- منح إعفاء ضريبي يصل إلي ٥٠% لمدة تصل إلي ٥ سنوات.

* نجد أن التجربة الكورية إشتلمت علي مجموعة من الجوانب المختلفة المالية والمؤسسية والفنية لدعم المشروعات لتنمية المناطق المختلفة

التجربة الهندية

قامت الدولة والإدارات المحلية بإتخاذ مجموعة من الإجراءات تمثلت في :

- إنشاء جهاز إدارة الصناعات الصغيرة والريفية الذي يعمل علي تعظيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد القومي، والعمل علي التصدي لكل التحديات والمعوقات لتلك المشروعات.
- توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات بأسعار فائدة منخفضة، لضمان استمرار الإنتاج.
- الحماية من المنافسة مع الصناعات الكبيرة حيث أصدرت قوانين توصي بتخصيص ٨٠ سلعه لا ينتجها إلا المشروعات الصغيرة و المتوسطة فقط، إضافة إلي السماح للصناعات الكبيرة بتصنيع المنتجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة، بشرط تصدير ٥٠% من ذلك الإنتاج، بهدف تدعيم الصادرات.
- توفير البيانات، والمعلومات اللازمة للمشروعات الصغيرة عن حالة الأسواق، واحتياجاتها، إضافة إلي تطبيق أسلوب العناقيد الصناعية الذي ساعد علي تجمع المشروعات الصغيرة، والربط بينها، وإنتاج منتجات مكمله للمشروعات الكبيرة ومغذيه لها، إضافة إلي المساعدة في عمليات التسويق الملائم لانتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطه.
- تدعيم البنية الأساسية لتلك المشروعات، مع توجيه التدريبات اللازمة للعمال، وتوجيه الدعم الإداري والفني.
- أنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة برأس مال قدره ٥٠مليون دولار.
- إقامة نظام للإعفاء الضريبي الخاص بالمشروعات الصغيرة ، الذي يعتمد علي أن تقل نسبة الإعفاء الضريبي بشكل تدريجي مع الزيادة في رأس مال المشروع.
- توجيه العديد من الإعفاءات الضريبية، والمزايا الأخرى، في مناطق التنمية المحلية، بهدف توزيع عمليات التنمية علي مختلف الأقاليم الجغرافية، وتدعيم التنمية الاقتصادية بتلك المناطق.
- إقامة اتفاق بين المشروعات الصغيرة، والمتوسطة وبين الشركات الحكومية يهدف إلي إشراك المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، في إنتاج ٣٠% من المعدات الهندسية الثقيلة، و٤٥% من المعدات الهندسية المتوسطة، و ٢٥% من وسائل النقل، و٤٠% من المنتجات الاستهلاكية.

التجربة الإيطالية

- تمويل المشروعات من خلال المنشآت المالية
- مؤسسة مديكريد يتو
- معهد التطوير الصناعى
- المعهد الوطنى للتجاره الخارجية
- منظمه فيدركو نفيدى

تعتبر ايطاليا ابرز دول الاتحاد الاوربى التى تضم اكبر عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتميز التجربه الايطاليه بسمه خاصه ترتبط بتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحيث تعمل المنشات المشاركه فى مجموعه واحده فى المنطقه الجغرافيه بالتنسيق والتكامل فيما بينها، وتقسم عمليه الانتاج الى مراحل محدده بحيث تكون كل مجموعه مسئولة عن واحده من تلك المراحل.

التجربة الجزائرية

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لتقديم الدعم المالي والفني لأصحب المشروعات الصغيرة.
- إنشاء وكالة دعم وترقية الإستثمارات
- إنشاء قانون ترقية الإستثمار
- إنشاء صندوق الضمان المشترك للمشروعات
- إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
- إنشاء صندوق ضمان القروض
- إنشاء مشاتل المؤسسات الصغيرة (حاضنات الأعمال)

* بالنظر إلي التجربة الجزائرية نجد أنه تم التركيز علي إنشاء كيانات حكومية تساعد وتنسق عملية التنمية المحلية، بمعني أن الدولة والمحليات تدخلوا لتنظيم عمليات التنمية بأدوات حكومية تشجع المجتمع المحلي علي تنفيذ مشروعاته بدعم حكومي.

التجربة السعودية

- إنشاء وحدة قروض ببنك التنمية الصناعية لتقديم القروض
- تقديم قروض من بنك التنمية السعود للحرفيين
- تقديم إعانات من البنك الزراعي العربي السعودي في مجال المشروعات الزراعية
- قروض تصل إلي ٥٠% من قيمة تكلفة المشروع
- منح إعفاءات ضريبية وتوفير أراضي بأسعار رمزية ودعم الكهرباء

* بالنظر إلي التجربة السعودية نجد أن التركيز إنصب علي النواحي المالية، وهو يعكس طبيعة المجتمع المحلي وتحديد دور الجهات الحكومية في مساندة مواطنيها بصورة أكثر من مساندتها لتنمية المجتمع المحلي ككل.

٥- أليات تفعيل دور المحليات في تنمية المجتمع المحلي

إن غياب التنسيق والتكامل بين دور المحليات والمجتمع المحلي في مناطق التنمية المختلفة أدى الى تعثر الكثير من المشروعات الصغيرة المشاركة بصورة فعالة في تنمية المجتمعات المحلية، وبناء علي ذلك فإنه يجب تبني مجموعة من سياسات العمل التى تضمن تحقيق التكامل بين المحليات ومؤسسات المجتمع المدنى فى دعم وتنمية المجتمع المحلي وتساهم في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، ومن خلال الإستفادة من دراسة التجارب أمكن إستخلاص مجموعة من السياسات التي تتفق مع المجتمع المحلي والتي تتضمن ما يلى:

- تحفيز المحليات علي تشجيع عمل الأفراد والمؤسسات المجتمعية في تنمية المجتمع المحلي ومناطق التطوير العمراني، سواء من خلال تحديد أنشطة توجه نحو تشجيع دور المؤسسات المجتمعية أو إعداد الدراسات اللازمة لمناطق التنمية المحلية.
- تقوية دور المؤسسات المجتمعية مثل الجمعيات التعاونية الحرفية وجمعيات رجال الاعمال وتوفير التمويل لها لإعادة إقراضها في ظل ما لديها من خبرة في التعامل مع المشروعات الصغيرة.
- التشجيع علي إنتشار المؤسسات والجمعيات الداعمة للمشروعات الصغيرة لتنمية المجتمعات المحلية.
- التعاون فى برامج تحديث برامج المشروعات الصغيرة بين المحليات وجمعيات التعاونية الانتاجية للحرف بما يتلاءم مع خصائص المناطق المحلية ومناطق التطوير العمراني بحيث يتم فيها تحديد أنواع الصناعات والمشروعات الملائمة وأماكنها ويتم توجيه السكان الى اقامة مشروعات فى هذه المجالات.
- التوسع في إقامة المعارض المحلية والخارجية لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة علي التسويق.
- الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره وإنشاء مراكز التدريب المهني بما يسهم في الارتقاء بالمستوي المهني.

ولتحقيق ذلك يتم طرح مجموعة الآليات التى تساهم فى تحقيق الهدف من التنمية وتحقق التكامل بين المحليات ومؤسسات المجتمع المدنى وتعمل على تحقيق نقلة نوعية في مناطق تنمية المجتمع المحلي، وتنقسم هذه الآليات الى ما يلى :

- إستحداث مواد في قانون الجمعيات الاهلية تفيد أن تضع الدولة في خططها وبرامجها آليات لتمكين وإدماج مؤسسات المجتمع المدنى في صياغة وتنفيذ السياسات والمشروعات المحليات وكذلك إتاحة مختلف أنواع المعلومات للكيانات العاملة في هذا المجال والخاضعة للقانون في مجال عملها بما يساعدها على إنجاز برامجها ومشروعاتها، هذا بالإضافة إلي استحداث مادة تنص علي ضمان حرية تأسيس مؤسسات أهلية للمشروعات (الحرفية التقنية للأنشطة الصغيرة والمتناهية الصغر).

- إستحداث مادة في قانون الادارة المحلية تنص علي انشاء اطار مؤسسى فى كل محافظة يعمل على ترسيخ الشراكة بين المحليات ومؤسسات المجتمع المدنى، ويحدد أسس التعاون بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى مع مراعاة مراجعة هذا الإطار باستمرار في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع. بحيث تعمل المنشات المشاركه فى مجموعة واحده فى المنطقه الجغرافيه بالتنسيق والتكامل فيما بينها، وتقسم عمليه الانتاج الى مراحل محدده بحيث تكون كل مجموعه مسئولة عن واحده من تلك المراحل.(كما في التجربة الإيطالية)
- تفعيل بعض التشريعات التى تعمل على توفير الاراضى وتنميتها للمشروعات الصغيرة وتشجيع انتشاء المشروعات الصغيرة وتشمل: مادة (١٠) من قانون تنمية المنشات الصغيرة رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤ والتي تنص علي "يخصص من الأراضي الشاغرة المتاحة للاستثمار في المناطق الصناعية والسياحية والمجتمعات العمرانية وأراضي الاستصلاح الزراعي نسبة لا تقل عن ١٠% وذلك لإقامة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، ويتم تزويد هذه الأراضي بالمرافق وتقسيمها وتخطيطها وطرحها علي الراغبين في إقامة تلك المنشآت ، وتحدد الجهات صاحبة الحق في التصرف في هذه الأراضي مندوبين عنها في وحدات الصندوق، تكون لديهم خرائط الأراضي المتاحة ونشره بشروط البيع والانتفاع ونماذج العقود ويكون لهم صلاحية التعاقد واتخاذ إجراءات التسجيل والشهر"
- تفعيل مادة (١١) من نفس القانون والتي تنص علي "مع عدم الإخلال بأية مزايا أو تيسيرات ينص عليها قانون آخر ، يحدد سعر بيع الأراضي المشار إليها في المادة السابقة في حدود تكلفة توصيل المرافق ، ولصاحب المنشأة شراء الأراضي وسداد ثمنها بالشروط التي تحددها الجهة البائعة، ويجوز طلب حق بمقابل سنوي لا يزيد علي ٥% من ثمنها،
- تفعيل مادة (١٢) والتي تنص علي "تنشئ كل من الوزارات وأجهزتها ووحدات الإدارة المحلية سجلا لقيد المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر الراغبة في التعامل معها ، وتتيح كل منها مع مراعاة تكافؤ الفرص نسبة لا تقل عن ١٠% للتعاقد مع هذه المنشآت لشراء منتجاتها أو تنفيذ الخدمات والإنشاءات اللازمة لتلك الجهات"
- تفعيل مادة (٢٣) من قانون البناء رقم ١١٩ لعام ٢٠٠٨ والتي تنص علي "تقوم الجهة الإدارية المختصة بالتنمية الصناعية باعتماد التخطيط التفصيلي لمناطق الصناعية والحرفية طبقا للاشتراطات الصادرة من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية. وتسري علي التقاسيم في المناطق الصناعية والحرفية ذات الأحكام والإجراءات الخاصة بتقسيم الأراضي مع مراعاة اللوائح والشروط والأوضاع المبينة باللائحة التنفيذية لهذا القانون."
- العمل علي تحديد إحدى اشكال الاطر المؤسسية التى يشارك فيها كل الفاعلين المحلين في صنع السياسات وتنفيذها ، وأيضا في تخصيص الموارد وتحديد الفئات المستهدفة من خلال لجنة التعاون التنموي والتي تضم ممثلين من الحكومة والمؤسسات.
- إنشاء بنك خاص لتمويل مشروعات التنمية المحلية وتسهيل تسويق سلع المشروعات المحلية من خلال المحليات (كما في التجربة الكورية)
- الحماية من المنافسة مع الصناعات الكبيرة وإجراء إتفاقات بين المشروعات الصغيرة بإعتبارها أحد مدخلات المشروعات الكبيرة (كما بالتجربة الهندية)
- إصدار قرارات أو أدلة عمل تحدد صياغة المعايير التى يتم على اساسها تحديد المشروعات التى يجب ادراجها فى برامج الشراكة بين المؤسسات المجتمعية والمحليات لتعزيز التنمية المحلية وتساهم فى الارتقاء العمرانى والاجتماعى للسكان وتشمل معايير في المجالات التالية :
  - المشروعات الى تساهم فى الحفاظ على التراث الحرفى وتحقيق الإنتاج المستدام.
  - المشروعات التى توفير اكبر عدد من فرص العمل للسكان المحلين وتعمل على رفع مستوى المعيشة وتوفير بيئة أفضل للمعيشة والعمل.
  - المشروعات التى تساهم فى القضاء على مشاكل الفقر والبطالة.

المراجع:

١. أماني قنديل (٢٠٠٨)، "الموسوعة العربية للمجتمع المدني"، الهيئة المصرية للكتاب.
٢. الأمين العوض، جسن كمال (٢٠٠٧)، "الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية".
٣. أحمد رشدي(٢٠١٧)، "تجارب دولية... المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية.
٤. حسين الأسرج (٢٠٠٦)، " مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي" ، العدد ٢٢٩، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام.
٥. الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية (٢٠١٥)، "القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ فى شأن اعمال البناء".
٦. الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميريه (٢٠١٦)، " القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ فى شأن تنمية المنشات الصغيرة".
٧. الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية (٢٠١٧)ن "القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ فى شأن الجمعيات الاهلية"
٨. حنان الفاعوري (٢٠١٣)، "الدور الاقتصادي والتنموي للبلديات"، وكالة سرايا.
٩. حازم الببلاوي (٢٠٠٠)، " النظام الاقتصادي الدولي المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة"، سلسلة عالم المعرفة ٢٥٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت
١٠. سناء الدويكات (٢٠١٦)، "مفهوم تنمية المجتمع المحلي" - https://mawdoo3.com/
١١. سمير زهير(٢٠١٠)، " بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة"، وزاره الاقتصاد الوطنى السياسات والتحليل والاحصاء ، الجزائر.
١٢. شيماء دراز (٢٠١٣)،"قرية النساجين بسوهاج"، المندرة – القاهرة.
١٣. علي ديهوم (٢٠١٧)، " المجتمع المدني ودوره في التنمية"، المؤتمر الاقتصادي للاستثمار- الجامعة الأسمرية- ليبيا.
١٤. عادل مسعود (٢٠٠٥)، "المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي- شؤون خليجية".
١٥. علي أبوبكر، سالمة محمد – بدون- تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغري والمتوسطة- https://www.docdroid.net/uQM3Uio/almshroaaat-alsghr-o-almtost.pdf
١٦. فاطمة مشعلة (٢٠١٧)، "مفهوم المجتمع المحلي" – https://mawdoo3.com/
١٧. قرزير محمود- بدون- دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر- المركز الجامعي- جامعة بسكرة.
١٨. Abdelrahman, M., (2004), "Civil Society Exposed, The Politics of NGOs in Egypt", Cairo, The American Univ. in Cairo Press, 2004,
١٩. محمد راتول (٢٠٠٦)، " التجارب الدولية في دعم وتنمية الـ مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولى، الجزائر.
٢٠. محمد شحاتة (٢٠١٦)، "الأطر الداعمة لتفعيل مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات الصغيرة بالمدن الهامشية" - مؤتمر المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة كرافد للتنمية دور البلديات والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في إنجاحها – الأردن
٢١. وسام أحمد (٢٠١٧)، "الأسواق غير الرسمية في مصر" – رسالة ماجستير – جامعة القاهرة.
٢٢. وزارة التجارة الخارجية (٢٠٠٢)، "تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة".